دور الأساليب الرقابية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال (دراسة ميدانية من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني)

د. حسني عابدين محمد عابدين

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية المطبقة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من وجهة اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، ولتحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وصممت استبانة لاستطلاع اراء افراد العينة بعدد (٣١) مبحوثا، وتم تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (spss)، وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: عدم شيوع أنماط جريمة غسيل الأموال في فلسطين، وان الاتجار غير المشروع في البضائع من انماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير وسائل الرقابة المالية الإدارية المستخدمة بوزارات السلطة الفلسطينية، وتفعيل دور الدولة في مكافحة جريمة غسيل الاموال، وكذلك الانضمام الى الاتفاقيات الدولية لمعالجة جريمة غسيل الاموال.

الكلمات المفتاحية: الأساليب الرقابية، غسيل الاموال، المجلس التشريعي الفلسطيني.

Abctract:

This study aimed to identify the role of the methods and procedures of control applicable in the institutions of the Palestinian Authority in the fight against money laundering from the point of members of thePalestinian Legislative Council, and to achieve the objectives of the study and testing of hypotheses, the study relied descriptive analytical approach, and designed a questionnaire to solicit the views of members of the sample number (31) respondents were analyzed using statistical software (spss), the study found several results including: lack of common patterns of crime of money laundering in Palestine, and that the illicit trafficking in stolen goods from the crime of money laundering patterns common in Palestine, and obstacles that limit the fight against money laundering operations in Palestine, the lack of good information system, the study recommended the need to develop means of financial control management used the ministries of the Palestinian Authority, and activating the role of the state in the fight against crime, money laundering, as well as to join the international conventions to address the crime of money laundering.

Key words: control methods, money laundering, the Palestinian Legislative Council.

مقدمة:

ازدادت ظاهرة غسيل الأموال، وأتسع نطاق انتشارها في السنوات الأخيرة، بفعل مدخلات العولمة التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان، وعلى القيم التي أعادت صياغتها بطريقة قسرية، وصارت معها هذه القيم قابلة وجاهزة للتصدير، وأصبحت الجريمة محررة هي الأخرى تماماً كالسلع والخدمات من الحدود والقيود، ومتجاوزة في معاملاتها الأعراف والمبادئ والقوانين التي تنظم السلوك البشري، وجريمة غسيل الأموال لم تكن بمنأى عن التحولات، أو بعيدة عن رياح العولمة والانفتاح العالمي، فقد استفادت بدورها من أحدث الوسائل التكنولوجية وطوعتها لخدمة أغراضها المشبوهة دون النظر إلى نتائجها السلبية على البيئة الإنسانية.

وتعتبر ظاهرة غسيل الأموال أحد صور الجرائم والعمليات المالية التي تهدف إلى إضافة الصفة الشرعية على أموال متحصلة من مصدر غير شرعي، بحيث تنطوي هذه العلميات على إخفاء مصدر المال المتحصل عليه من أنشطة إجرامية، وجعله يبدو في صورة مشروعة، مما يمكن الجناة من الاستفادة من حصيلة جرائمهم علانية.

والجاني في غسيل الأموال يقوم بإجراء عمليات مالية متداخلة، هدفها إدخال هذه الأموال غير المشروعة إلى حركة التداول المشروع لرأس المال، وهو ما يؤدي إلى إدماج هذه الأموال في النظام المالي للدولة، التي تتجه إليها هذه الأموال، ويصبح من الصعب متابعة أثرها، أو الوقوف على مصدرها غير المشروع".

وقد نمت أهمية الرقابة نتيجة التوسع في أنشطة القطاع الحكومي، وتعدد مهامه، وضخامة الأموال المستثمرة في مشروعاته وبرامجه، وذلك لتقليل فرص الغش والاختلاس وحماية الأموال العامة وضمان سلامة استخدامها، وتوفير المعلومات والبيانات التي تحتاجها الإدارة بصفة دورية، بما يساعدها في اتخاذ القرارات والتخطيط، وتقويم الأداء، تحقيقاً لأهدافها بكفاءة وفاعلية.

كما أن نجاح عملية الرقابة يرتبط بشكل رئيسي بالقضاء على مظاهر الفساد، وتحقيق الإصلاح المالي، والحفاظ على مقدرات الوطن، والارتقاء بمستوى الخدمة للمواطن.

وتهدف الدراسة إلى التعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية المطبقة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من وجهة اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

تعاني فلسطين الواقعة تحت الاحتلال من جملة من المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، كما تتعدد فيها النظم والقوانين، مع وجود فجوات في تطبيقها، وتباين في التشريعات المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذه البيئة يمكن أن توفر أرضاً خصبة لنمو عمليات غسيل الأموال.

وتنبع مشكلة الدراسة في التعرف على دور الاساليب والاجراءات الرقابية المطبقة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال والحد من آثارها السلبية، ويتم التعبير عن المشكلة بالتساؤل الرئيس التالي:

ما هو دور الاساليب الرقابية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في فلسطين؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي أنماط جريمة غسيل الاموال الأكثر شيوعاً من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.
٢. ما هو دور الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؟
٣. ما هو دور الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؟
٤. ما هو دور الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني؟
٥. ما هي المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال من وجهة نظر المجلس التشريعي الفلسطيني؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية المطبقة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من وجهة اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني من خلال الاتي؟

١. التعرف على أنماط جريمة غسيل الاموال الأكثر شيوعاً في فلسطين.
٢. التعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال.
٣. التعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال.
٤. التعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.
٥. التعرف على المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال واثارها السلبية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: "إن تبني مجموعة من الاساليب والاجراءات الرقابية الحكومية يؤدي الى مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين والحد من اثارها السلبية" ويتفرع منها الفرضيات التالية:

١. هناك العديد من أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين.
٢. هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال
٣. 3- هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.
٤. هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال
٥. هناك العديد من المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال.

أهمية الدراسة:

١. الوقوف على مواطن القوة والضعف في الأنظمة الفلسطينية المطبقة للوصول إلى أنظمة اكثر فاعلية.
٢. الوصول إلى أعلى درجات التقيد والالتزام بالعمل ضمن القوانين والقواعد والتعليمات الصادرة عن السلطة الفلسطينية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية.
٣. الارتقاء بمستوى الوحدات الحكومية الفلسطينية في تقديم الخدمات للجمهور بكفاءة عالية.
٤. التعرف على المعوقات التي تحد من فاعلية مكافحة ظاهرة غسيل الاموال في فلسطين، وذلك لدراستها وامكانية إيجاد الحلول المناسبة لها.
٥. يمكن الاستفادة من مثل هذه الدراسة من خلال ما ستوفره من بيانات ومعلومات عن أساليب مكافحة جريمة غسيل الأموال في الدراسات الأكاديمية وفي أبحاث أخرى مماثلة.

حدود الدراسة:

١. تقتصر الدراسة على دور بعض الاساليب الرقابية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال، وهى الأساليب والاجراءات الرقابية المالية، والأساليب الرقابية الادارية، والأساليب والاجراءات الرقابية القضائية، وذلك من وجهة نظر اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.
٢. تطبق هذه الدراسة على اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني في قطاع غزة دون الضفة الغربية
٣. الحدود الزمنية: هي فترة اجراء البحث وتحديداً خلال الفصل الدراسي الثاني ٢٠١٣/٢٠١٤

الدراسات السابقة:

١- دراسة وافى، ٢٠١٣ بعنوان: "استراتيجية مكافحة غسيل الاموال فلسطينياً"
هدفت الدراسة للتعرف على استراتيجية غسيل الاموال فلسطينيا، وذلك من خلال التعرف على مفهوم ظاهرة غسيل الاموال ومراحلها ومصادرها، وبيان مخاطرها الاقتصادية، واستعراض الجهود الدولية والعربية والفلسطينية لمواجهة هذه الظاهرة،

والمعوقات التي تعيق هذه الجهود، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الاولية، حيث وزعت الاستبانة على العاملين في المجالات التجارية والمصرفية والخدمية، اضافة الى الاكاديميين، وخلصت الدراسة الى ان عملية غسيل الاموال فلسطينيا تمر بنفس المراحل التي تمر بها دوليا، وهى مرحلة الايداع والتمويه، والدمج لإضفاء الشرعية عليها، كما يوجد لدى السلطة الفلسطينية سياسات واستراتيجيات، لكنها ليست بالقدر المطلوب من التعميم والوضوح والقوة، وان البنوك هي اقرب المؤسسات المتورطة في عمليات غسيل الاموال من المهن الاخرى، وقد ساهم الحصار وظهور الأنفاق على اتساع عمليات غسيل الاموال في قطاع غزة بسبب ضعف الرقابة، واوصت الدراسة بضرورة انهاء الانقسام السياسي، وخلق الية تبادل تجارية بديلة عن الأنفاق، ووضع برامج مختصة وشاملة لتفعيل دور الدولة بشكل كبير في مكافحة غسيل الاموال، والانضمام الى الاتفاقيات الدولية لمعالجة جريمة غسيل الاموال.

٢-دراسة المحسى، ٢٠١٢ بعنوان: "أثر التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الاموال" (دراسة حالة لبعض البنوك السودانية) تهدف الدراسة الى التعرف على الاثار المترتبة من استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الاموال، ومعرفة الجهود الدولية والمحلية لمكافحة هذه الظاهرة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإثبات الفرضيات من خلال تحليل الاستبيان، واهم ما توصلت اليه الدراسة من نتائج هو ان التطور التكنولوجي يساعد بشكل عام بصوره او بأخري في عملية غسيل الاموال، من خلال سهولة الوصول للمعلومات التي تخص التعاقدات والتعاملات المالية، وطريقة نقلها بين الافراد والمؤسسات، مما يساعد على عملية غسيل الاموال.

اوصت الدراسة الاهتمام بتقوية النظام التقني بالمصارف، بحيث يصعب اختراقه من قبل غاسلي الاموال، كما انه يجب على المصارف التجارية مواكبة التطورات التقنية التي يتبعها غاسلي الاموال، والعمل على تعيين موظفين اكفاء ذوي خبره عالية تمكنهم من كشف عمليات غسيل الاموال الالكتروني، والعمل على استحداث تشريعات مصرفية تتعلق بالتعاملات المالية الالكترونية

٣-دراسة المشهداني، ٢٠١٢ بعنوان: "دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال بالتطبيق على المصارف الخاصة في العراق"
هدفت الدراسة الى بيان مفهوم ظاهرة غسيل الاموال ومراحلها واساليبها والمعايير التي تحكمها، والى تقييم مدى التزام المصارف الخاصة في العراق باتباع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي، وتوصيات لجنة العمل المالي الدولية (FATF)ومقررات لجنة بازل (Basle) والى تقديم اجراءات مقترحة لنظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الاموال في العراق، ومن نتائج الدراسة ان وجود انظمة للرقابة الداخلية، الى جانب تحديد واجبات ومهام الجهات الداخلية في المصارف، يعد امراً حاسما في مجال مكافحة ظاهرة غسيل الاموال، حيث ركزت لجنة بازل (Basle) على مبدا اعرف زبونك، وعلى ادارة المخاطر المصرفية في غسيل الاموال، في حين ركزت لجنة العمل المالي الدولية (FATF) على اهمية وجود انظمة للرقابة الداخلية لدى المؤسسات المالية لغرض مكافحة غسيل الاموال، وقدمت الدراسة مجموعة من المقترحات لدعم انظمة الرقابة الداخلية في المصارف، منها: خضوع التقارير الصادرة من شعبة غسيل الاموال الى قسم التدقيق الداخلي لتدقيقها، وضرورة التعاون والتنسيق بين الأقسام الداخلية للمصارف، والالتزام بتعليمات البنك المركزي بشان مؤهلات مدير مكافحة غسيل الاموال.

٤-دراسة محفوظ ٢٠١١ بعنوان: "دور ومسئوليات مراقب الحسابات في الكشف عن جرائم غسيل الاموال والتقرير عنها" هدفت الدراسة الى التعرف على جرائم غسيل الاموال، مع ابراز اهم الصعوبات التي تواجه مراقبي الحسابات عند الكشف والتقرير عن هذه الجرائم، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي بعمل دراسة ميدانية لاختبار دور مراقب الحسابات للكشف والتقرير عن جرائم غسيل الاموال.
ومن خلال استقراء فكر الممارسين لأعمال المحاسبة والمراجعة من مراقبي الحسابات بمكاتب المراجعة المصرية، وكان من اهم نتائج الدراسة ان هناك دور لمراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن جرائم غسيل الاموال، وذلك بجانب قيامه بمهامه الاساسية، ويواجه مراقب الحسابات مجموعة من الصعوبات عند قيامه بالكشف والتقرير عن جرائم غسيل الاموال، والتي تتمثل في عدم كفاية القوانين

واللوائح والتشريعات لمكافحة جرائم غسيل الاموال، ومشكلة زيادة اختبارات التحقق، وزيادة اجراءات المراجعة، ومشكلة زيادة المخاطر الحتمية وعدم الاكتشاف، ومشكلة تعقد جمع وتقييم ادلة الاثبات، واوصت الدراسة بضرورة اعطاء برامج مستمرة لمراقبي الحسابات من قبل الجهات المهنية للعمل على زيادة كفاءتهم العلمية والعملية، والاطلاع المستمر على كل ما هو جديد من الاساليب والسياسات والاجراءات الخاصة بمكافحة جرائم غسيل الاموال.

٥-دراسة شاهين، ٢٠٠٩ بعنوان: "الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" هدفت الدراسة إلى بلورة إطار فكري حول الاستراتيجيات المصرفية المتبعة من قبل البنوك في متابعة عمليات غسيل الأموال، وذلك من خلال الوقوف على الآليات والوسائل المستخدمة في معالجة هذه الظاهرة، والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى استطلاع أراء المبحوثين العاملين في القطاع المصرفي الفلسطيني، بغرض التعرف على أبعاد الظاهرة، وأسباب وجودها، والتطبيقات المستخدمة لمكافحتها بما يؤدي إلى الحد من تناميها، وقد أوضحت الدارسة ان ضعف الرقابة على المصارف والمؤسسات المالية يساهم في انتشار ظاهرة غسيل الأموال واستفحالها على مستوى العالم، وأوصت الدراسة ضرورة تشديد الرقابة والمتابعة الدورية على الأنشطة والعمليات المصرفية التي تثار حولها الشكوك.

٦-دراسة عوض الله، ٢٠٠٥ بعنوان: "الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحتها" هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية الناجمة عن عمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحتها، وكان من أهم نتائج الدراسة إبراز الجوانب والآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه العمليات على المجتمعات واقتصاديات الدول، وأنه يقع على عاتق البنوك مسئولية كبيرة في مكافحة هذه الظاهرة، وقد أوصت الدراسة بضرورة تدعيم الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الظاهرة، بالإضافة إلى تضمين التشريعات المصرفية نصوصاً تقضي بتجريم هذه العمليات ومرتكبيها.

٧- دراسة الشامي، ٢٠٠٥ بعنوان: "ظاهرة غسيل الأموال في ضوء الاتفاقيات الدولية بالتطبيق على فلسطين" هدفت الدراسة إلى التعرف على أبعاد هذه الظاهرة، وإبراز جوانب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمليات غسيل الأموال، وكان من أهم نتائجها غياب النصوص القانونية في فلسطين التي تجرم الظاهرة، وتنامي الادراك العام على الصعيدين الوطني والدولي لأهمية التدابير والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها لمكافحة هذه الظاهرة باعتبارها أكثر الوسائل فاعلية، وقد أوصت الدراسة بضرورة سد الفراغ التشريعي، وإنشاء إدارة خاصة بوزارة العدل لمكافحة هذه الجريمة، وعقد الدورات التدريبية اللازمة لتنمية قدرات العاملين في معرفة الوسائل المتبعة في تمرير عمليات غسيل الأموال.

٨-دراسة عزي، ٢٠٠٥ بعنوان: "ظاهرة غسيل الأموال عبر البنوك من وجهة نظر الفكر الإسلامي" هدفت الدراسة إلى التعرف على جوانب ظاهرة غسيل الأموال، وظاهرة الرشوة في البنوك المرتبطة بها كعنصر من عناصر غسيل الأموال في البلدان العربية والإسلامية، وأظهرت الدراسة ضعف السياسات المالية والنقدية وعدم مرونتها، بالإضافة إلى نقص الوعي الثقافي والديني، وأحياناً الوطني مما جعلها سبباً في تفشي هذه الظاهرة، وما ينتج عنها من إلحاق الضرر بالبيئة الاجتماعية، وتحطيم ثقة الجمهور، وقد أوصت الدراسة بضرورة التصدي لهذه الظاهرة، واجتثاث مصادرها، وإصدار القوانين التي تجرم مرتكبي هذه الأعمال، ودعم الجهود الإقليمية والدولية لمكافحتها.

٩-دراسة المبارك، ٢٠٠٣ بعنوان: "دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسيل الأموال في دبي" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وأساليب الرقابة المصرفية التي تنتهجها المصارف لمتابعة عمليات غسيل الأموال، وكان من أهم نتائجها وجود التزام مقبول من قبل البنوك التجارية في دبي بتطبيق أساليب رقابية لمكافحة الظاهرة، مع احتمالية حدوث تواطؤ لدى بعض العاملين في تلك البنوك، بالإضافة إلى عدم دراية البعض بأساليب عمليات غسيل الأموال، وإخفاء الآثار المترتبة عن تلك العمليات، وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام السلطة النقدية والبنوك بتطبيق إجراءات أكثر فاعلية لمكافحة هذه الظاهرة، وتشديد الرقابة على حركة الحسابات المصرفية للصرافين، مع المراجعة الدورية للمعايير الرقابية المطبقة.

١٠- دراسة M.C. Dowel and Novis ٢٠٠١ بعنوان:

" The Consequences of Money "Laundering and Financial Crime"

هدفت الدراسة إلى التعرف على عواقب غسيل الأموال والجرائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن غسيل الأموال يشوه القرارات التي ينبغي على مؤسسات الأعمال اتخاذها، وأن هذه العمليات تزيد من خطر إفلاس المصارف، كما ان عمليات غسيل الأموال تفقد الحكومة سيطرتها على السياسة الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى تعرض المجتمع لمخاطر اجتماعية واقتصادية ناتجة عن رواج عمليات غسيل الأموال، مثل تجارة السلاح والمخدرات، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام تعاون دولي لضبط غاسلي الأموال، والحد من هذه الجريمة المالية.

١١- دراسة Myers 2001 بعنوان:

"International Standards and Cooperation"

هدفت الدراسة إلى إبراز أهم المعايير الدولية، ومجالات التعاون الدولي لمكافحة غسيل الأموال، وقد توصلت إلى ضرورة تحقيق التعاون الدولي المتواصل والقوى في هذا المجال، باعتباره القادر على ضبط عمليات غسيل الأموال، حيث ان عمليات غسيل الأموال تتجه نحو الدول التي لا تفرض قوانين صارمة لمكافحتها.

وأن البلدان التي تعمل على مكافحة غسيل الأموال تحتاج إلى مواكبة التطورات للعمل بصورة أفضل ضد تلك الأنشطة، وقد أوصت الدراسة بتطوير الإجراءات والضوابط اللازمة لمكافحة عمليات غسيل الأموال، والعمل على زيادة التعاون الدولي لمكافحتها.

التعليق على الدراسات السابقة:

ركزت معظم الدراسات السابقة على مفهوم جريمة غسيل الاموال، وبيان اثارها الاقتصادية والاجتماعية، ودور المصارف في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال، وبيان العلاقة بين العولمة وتنامى عمليات غسيل الاموال، وبيان الجهود والاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة هذه العمليات، والمعوقات التي تحول دون تطبيقها.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها تتناول أنماط جريمة غسيل الاموال الأكثر شيوعاً في فلسطين، ودور الأساليب والاجراءات الرقابية الحكومية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال، وذلك من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.

الجانب النظري

مفهوم ظاهرة غسيل الأموال:

من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بمجال عمليات غسيل الأموال، يمكن النظر اليها على أنها "مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء مصدرها غير المشروع، وإظهارها في صورة أموال محصلة من مصدر مشروع". (الأحمدي، 2000)وتعرف بأنه "سلسلة من العمليات التي تتم بغرض إخفاء المصدر الفعلي للأموال غير المشروعة عن طريق تحويل الأموال، أو استبدالها لغرض إخفاء مصدرها، ويشمل ذلك امتلاك الأموال غير المشروعة أو حيازتها أو توظيفها بأي وسيلة لشراء أموال منقولة أو غير منقولة أو للقيام بعمليات مال" (سلطة النقد الفلسطينية: ٢٠٠٣) كما عرفت بأنها إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقنوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال، ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع" (آدم، ٢٠٠١)

هذا ومهما تعددت التعريفات لظاهرة غسيل الأموال، فإنه يمكن القول بأنها عملية تهدف إلى إضفاء صفة الشرعية على الأموال المكتسبة من مصادر أو أنشطة غير شرعية، بواسطة سلسلة من الإجراءات بقصد تمويه طبيعة المصدر غير المشروع لها، فهي " كل عمل أو إجراء يهدف إلى إخفاء أو تحويل أو نقل أو تغيير طبيعة أو ملكية أو نوعية وهوية الأموال المحصلة من أنشطة أو أعمال إجرامية وغير قانونية أو غير مشروعة، وذلك بهدف التغطية والتمويه والتستر على المصدر الأصلي غير القانوني لهذه الأموال، لكي تظهر في نهاية الأمر على أنها أموال نظيفة ومن أصول سليمة ومشروعة". (شاهين، ٢٠٠٩ :٦٤٥)

وبذلك فإن مجال الانشطة غير المشروعة لهذه العمليات تشمل:(شافي، ٢٠٠١)

- التجارة غير المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية.
- جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار والتعدي على المال العام.
- الفساد الإداري والمالي والسياسي، جرائم الغش والاحتيال وخيانة الأمانة.
- التهرب الضريبي، السرقة بمختلف أنواعها.
- التزوير بكافة أشكاله وأنواعه من العملات والوثائق والمستندات الرسمية وغيرها.

خصائص ظاهرة غسيل الأموال: تتميز ظاهرة غسيل الأموال بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الظواهر الأخرى، منها: (آدم ، ٢٠٠١)

١. **ظاهرة سلبية:** تعتبر ظاهرة غسيل الأموال من الظواهر الأكثر خطورة على مستقبل الأفراد والجماعات، فهي ظاهرة ضارة بمصلحة الجميع دون استثناء، ولها آثار وخيمة على مختلف الصعد اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً.
٢. **ظاهرة وثيقة الصلة بالجريمة المنظمة:** إن الأموال المتولدة عن هذه الظاهرة، هي أموال غير مشروعة ناتجة عن ممارسات وجرائم عصابات منظمة، كتهريب المخدرات، والتجارة غير المشروعة، والسرقة والفساد، والتي تنطوي جميعها على عدم الشرعية وإخفاء الجريمة.

وينقسم الفساد وفقا لمرتبة من يمارسه إلى الاتي: (الشعيبى، ٢٠٠٤: ٩)

١. **فساد أفقي** (فساد صغير) يشمل قطاع الموظفين العموميين الصغار، بحيث يتطلب إنجاز أية معاملة مهما كانت صغيرة تقديم رشوة للموظف المسؤول، ويكاد يكون هذا الشكل معدوما في القطاع العام الفلسطيني.
٢. **فساد عمودي** (فساد كبير) يقوم به كبار المسؤولين، ويتعلق بقضايا اكبر من مجرد معاملات إدارية يومية، كما يهدف إلى تحقيق مكاسب اكبر من مجرد رشوة صغيرة، وهذا الشكل موجود في مواقع عديدة في قمة هرم السلطة الفلسطينية.

وتتجلى ظاهرة الفساد في فلسطين بمجموعة من السلوكيات التي يقوم بها بعض من يتولون المناصب العامة، وبالرغم من التشابه أحيانا والتداخل فيما بينها إلا انه يمكن إجمالها كما يلي: (الشعيبى،٢٠٠٤)

١. **الرشوة**: أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل او الامتناع عن تنفيذه مخالفةً للأصول.
٢. **المحسوبية:** أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص، مثل حزب أو عائلة أو منطقة...الخ، دون أن يكونوا مستحقين لها.
٣. **المحاباة**: أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير حق للحصول على مصالح معينة

٤. **الواسطة**: أي التدخل لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير مستحق.
٥. **نهب المال العام**: أي الحصول على أموال الدولة من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.
٦. **الابتزاز**: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

أساليب الرقابة المتبعة في السلطة: (عابدين وقويدر، ٢٠١٤: ١٢٤)

١. أساليب الرقابة المحاسبية.
٢. أساليب الرقابة الادارية.

اولاً- أساليب الرقابة المحاسبية وهي:

١- إعداد الموقف المالي الشهري:

وهو تقرير تعده كل وحدة إدارية حكومية في نهاية كل شهر يبين وضع كل مادة من مواد الموازنة ويستفاد من الموقف المالي:

- تحديد قيمة الالتزامات غير المسددة في كل وحدة.
- تحديد القيمة الإجمالية المصروفة لكل بند.
- وسيلة رقابية على البنود لمعرفة مدى استغلالها، وتحديد البنود التي تحتاج إلى مناقلات.
- المساعدة في إعداد الحساب الختامي للوحدة الحكومية.
- مساعدة الوزارة في تحديد قيمة الحوالات المالية الشهرية.

٢- تقرير الإيرادات الشهرية:

هو تقرير شهري تعده كل وحدة حكومية يوضح فيه تفاصيل الإيرادات المحصلة التي يتم إيداعها في حساب الإيراد العام.

٣-إقفال السلف الجارية للوزارات:

حيث تمارس الرقابة في وزارة المالية الرقابة اللاحقة بعد الصرف، حيث تراجع مستندات الصرف وتجيز المعاملات الصحيحة وترد المعاملات التي تراها غير صحيحة.

ثانياً- أساليب الرقابة الادارية ومن أمثلتها:

١. رقابة دائرة الرقابة الداخلية: حيث تتم الرقابة على كافة بنود الصرف لكافة الوزارات وكافة المستندات المؤيدة لها من خلال المراقب المالي .
٢. رقابة دائرة الموازنة: وتمارس الإجراءات الرقابية التالية:

- عمل سند تحرير الموازنة: حيث يتيح الرقابة على الأموال المتاحة للصرف، بحيث لا تكون كل الموازنة متاحة للصرف إلا بعد تحريرها.
- عمل سند الارتباط المالي: إجراء يسمح بعمل المطالبة المالية (بشيك أو حوالة).
- الموقف المالي للوزارات: تقارير شهرية من كافة الوزارات.
- ومن أمثلة الإعمال الرقابية (جدولة العقود الكبيرة- إصدار ارتباطات مالية للمشتريات الرأسمالية).

١. دائرة الإيرادات بوزارة المالية: تقوم بمتابعة كافة إيرادات الوزارات من خلال حصر كل وحدة لإيراداتها، ومراجعة الإيصالات المقبوضة بهذا الشأن.
٢. دائرة المدفوعات بوزارة المالية: تتولى تسييل الحوالات المالية بقيمة النفقات الجارية والرأسمالية مثل (الإيجارات - مهمات السفر الخارجية) حيث تتولى إجازة صرفها في حالة وجود مخصصات لها.

أجهزة الرقابة المالية في مؤسسات السلطة الفلسطينية: وتنقسم الى قسمين كالتالي:
اولاً- اجهزة الرقابة الخارجية: وتتمثل في المجلس التشريعي وديوان الرقابة المالية والإدارية كالتالي:

١- المجلس التشريعي الفلسطيني:

المجلس التشريعي الفلسطيني هو أحد مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، تم تأسيسه بناء على إعلان المبادئ، واتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، تأسس المجلس في العام ١٩٩٦، إثر الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في بداية ذلك العام.

عدد الأعضاء: يتألف المجلس التشريعي من ١٣٢ عضواً، يتم اختيارهم عن طريق الانتخاب الحر من فلسطينيي الضفة الغربية و قطاع غزة والقدس الشرقية، ومدة المجلس: أربع سنوات من تاريخ انتخابه؛ وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات.
مهام المجلس التشريعي الفلسطيني: السحار،http://www.plc.gov.ps/ar/study

أ- **التشريع**: وتتمثل في سن القوانين، وتعديلها، وإلغائها.

ب- **الرقابة**: وهي مراقبة سلوك السلطة التنفيذية، ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، ولعل أهم أشكال المراقبة التي تمارسها السلطة التشريعية هي المراقبة المالية للسلطة التنفيذية؛ حيث تعين مراقباً عاماً ومحاسباً مستقلاً لفحص ما إذا كان الإنفاق الحكومي وفق الميزانية التي أقرها البرلمان أم لا، ويكون المراقب شخصاً أو لجنة يشكلها البرلمان.

ت- **المحاسبة**: وهي إحدى الوظائف الأساسية للسلطة التشريعية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظيفة الرقابة؛ فالسلطة التشريعية تمتلك الحق في استجواب أعضاء السلطة التنفيذية ومراجعتهم، وتمتلك الحق في رفع توصياتها بحجب الثقة سواء عن الحكومة ككل أو عن بعض الأشخاص في الحكومة، وتمتلك حق الطلب من بعض الأشخاص في السلطة التنفيذية أن يقدموا استقالتهم إذا ثبت بحقهم أي مخالفات.

أدوات الرقابة البرلمانية للمجلس التشريعي: http://www.plc.gov.ps/ar/

أ- **السؤال**: هو استفهام أو استيضاح موجه من قبل النائب إلى وزير معين، أو أكثر في أمر يدخل ضمن اختصاص عمل الوزير، ويجب أن يقدم من قبل النائب إلى رئاسة المجلس مكتوبا على نموذج خاص، ومن ثم يدرج على جدول أعمال المجلس بعد مرور أسبوع من إبلاغه للوزير المختص، ويخصص في بداية جلسة المجلس التشريعي نصف ساعة للوزير للرد على السؤال، ولا يحق لأي نائب التدخل والمناقشة في الموضوع، فإذا اقتنع النائب بإجابة الوزير ينتهي السؤال وإلا يحال إلى إحدى لجان المجلس التشريعي المختصة لبحث ذلك، ومن ثم رفع تقرير للمجلس.

ب- **الاستجواب**: وهو أداة خطيرة تجاه من يوجه له، ويكون بناء على واقعة معينة ومحددة، وهو يعتبر ملكا للمجلس التشريعي ككل، ويؤدي إلى مناقشة عامة

تنتهي باتخاذ المجلس قرارا في شأن موضوع الاستجواب إذا كان لصالح الوزير ينتهي بالشكر والاعتذار، أما إذا كان غير ذلك فقد ينتهي بتوجيه اللوم، أو حجب الثقة عن الوزير نفسه، أو الحكومة ككل انطلاقا من مسئوليتها التضامنية تجاه الأداء الحكومي، ويقدم الاستجواب مكتوبا من النائب إلى رئاسة المجلس، وتمنح له الأولوية على سائر الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس، وتعقد له جلسة خاصة خلال فترة لا تزيد على عشرة أيام.

ت- **لجان التحقيق**: في أمر عام أو مسألة معينة تتعلق بالأداء الحكومي يعهد المجلس التشريعي إلى إحدى لجانه الدائمة أو إلى لجنة خاصة يشكلها المجلس من بين أعضائه لهذا الغرض المحدد، وتعرض على المجلس للتصويت بحيث تتولى اللجنة بعد ذلك مهام التحقيق وتقصي الحقائق، وتنتهي مهمتها بتقديم تقرير إلى المجلس التشريعي لمناقشته واتخاذ قرارا بشأنه.

ث- **حجب الثقة**: وهي تعتبر من اقوي واشد الأدوات الرقابية التي يمتلكها المجلس التشريعي في مواجهة السلطة التنفيذية، وتستخدم كأداة أخيرة لحسم الأمر مع الحكومة إذا عجزت عن تصويب الأداء الحكومي بالأدوات السابقة، وقد تستخدم هذه الأداة تجاه وزير في الحكومة، أو تجاه الحكومة ككل في حكم المسئولية التضامنية، ويترتب على سحب الثقة من الحكومة تقديمها استقالتها وفقا للأصول، ويشترط لتقديم طلب حجب الثقة أن يقدم طلبا مكتوبا وموقعا من عشر نواب على الأقل، وتعقد جلسة خاصة لمناقشة هذا الطلب ويحتاج نجاحه تصويت الأغلبية المطلقة للمجلس التشريعي (نصف + ١ من عدد أعضاء المجلس التشريعي فإذا نحج التصويت بحجب الثقة عن وزير أو الحكومة على رئيس السلطة أن يقدم بديلا عمن سحبت منه الثقة في الجلسة التالية.

كذلك يعتبر إقرار الموازنة العامة للسلطة الوطنية إحدى وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية.

من كل ما سبق نلاحظ أن المجلس التشريعي يمتلك أدوات رقابية برلمانية كاملة وفاعلة في التأثير، ولكن يتطلب قيامه بالدور المنوط به توافر شرطين أساسيين: السحار، أكرم http://www.plc.gov.ps/ar/study

أ- السلطة والقدرة والرغبة في مراقبة السلطة التنفيذية، حيث تتأثر الرغبة والإرادة بالأجواء العامة في مناطق السلطة الوطنية.
ب- الظرف السياسي الذي يعمل فيه المجلس التشريعي، حيث يتأثر الدور الرقابي للمجلس التشريعي بنوع الثقافة السياسية السائدة.

وعقب الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥م ونتيجة نتائج الانتخابات التشريعية، وعدم تقبل تلك النتائج على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، فقد شهدت قاعات المجلس الكثير من التجاذبات السياسية، أدت إلى تعطيل جزئي لعمل المجلس التشريعي، وعدم انتظام جلساته واجتماعات لجانه، وبالتالي دوره الرقابي، كذلك اعتقال سلطات الاحتلال لما يزيد عن ثلث عدد النواب، وما جرى في قطاع غزة عام ٢٠٠٧م ازداد الوضع سوءً، وأدى ذلك إلى حالة الانقسام وبالتالي تعطيل عمل المجلس التشريعي.

٢- ديوان الرقابة المالية والإدارية:

يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بمهام الرقابة الخارجية على الايرادات والنفقات العامة الجارية والرأسمالية والتطويرية، حيث يقوم بفحص المعاملات بعد الصرف، وله الحق في الرقابة والتفتيش والتدقيق على كافة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقتصر مسؤوليه المراقب الخارجي على التأكد من دقة وسلامة المعاملات المالية من خلال اكتمال المجموعة المستندية.

ثانياً- اجهزة الرقابة الداخلية: وتتمثل في رقابة وزارة المالية، ورقابة الوحدات الداخلية التابعة للوزراء مباشرة.

أ- **رقابة وزارة المالية**: وتمارس وزارة المالية هذا الحق من خلال الإدارة العامة للرقابة المالية والإدارة العامة للتدقيق.
ب- **رقابة الوحدات الداخلية التابعة للوزراء مباشرة:** وهي متمثلة في موظف يتم تكليفه بمهام المراقب الداخلي من قبل الإدارة العامة للرقابة المالية بوزارة المالية لمتابعة كافة نواحي الإنفاق، وذلك من حيث التأكد من سلامة وصحة ودقة الإجراءات المتبعة في تنفيذ النفقات داخل الوحدة الحكومية، والتأكد من مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات والإجراءات المطلوبة داخل الوزارة

لضمان حسن سير العمل وفق الخطط الموضوعة وتصحيح المسار، ويخضع المراقب الداخلي بالتبعية إلى إدارة الوزارة ، لذا يجب أن يتمتع بالجرأة والخبرة والكفاءة العالية لشغل مثل هذا المنصب، ومسؤوليته تتعلق بمدى تنفيذ الأجراء وفق اللوائح والتعليمات والقوانين.

الدراسة الميدانية

- منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية المطبقة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من وجهة اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني والحد من آثارها السلبية. ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام مصدرين أساسين للمعلومات:

١. المصادر الثانوية: والتي تتمثل في الكتب والمراجع ذات العلاقة، والدورات والمقالات والتقارير والأبحاث والدراسات السابقة ومواقع الانترنت التي تتناول موضوع الدراسة .
٢. المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة.

-مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بقطاع عزة، والذى يقع على عاتقة الدور الرئيس في عملية الرقابة، ومكافحة جريمة غسيل الأموال في مؤسسات السلطة الفلسطينية، والبالغ عددهم (٤٤) عضواً، ونظرا لصغر حجم المجتمع فان عينة الدراسة تشمل مسح شامل أي (١٠٠%) من مجتمع الدراسة، وقد تم توزيع (٤٤) استبانة على أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني بقطاع عزة.
بلغ عدد الاستبانات المستردة والمعتمدة لغايات التحليل (٣١) استبانة، أي ما نسبته (٧٠%) من الاستبانات الموزعة.

-اداة الدراسة:

تم إعداد استبانة للتعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية المطبقة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من وجهة اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وتتكون استبانة الدراسة من قسمين رئيسيين هما:

القسم الأول:

ويتكون من السمات الشخصية عن المستجيب (العمر، المؤهل العلمي، التخصص، طبيعة العمل قبل الالتحاق بالمجلس).

القسم الثاني:

وهو عبارة عن مجالات الدراسة، وتتكون الاستبانة من ٥٣ فقرة موزعة على خمسة مجالات رئيسة هي:

المجال الأول: أنماط جريمة غسيل الاموال الشائعة في فلسطين، ويتكون من (١٢) فقرة.

المجال الثاني: الأساليب والاجراءات المالية الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال، ويتكون من (١٣) فقرة.

المجال الثالث: الأساليب والاجراءات الادارية الحكومية في مكافحة جريمة غسيل الأموال، ويتكون من (١٢) فقرة.

المجال الرابع: الأساليب والاجراءات القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين ويتكون من (١٠) فقرات.

المجال الخامس: معوقات مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين، ويتكون من (٦) فقرات.

وقد استخدم الباحث مقياس ليكرت لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيانة، والمكون من خمس درجات، لتحديد اهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، وذلك لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان، وقد كانت الاجابات على كل فقرة مكونة من (٥) اجابات حيث الدرجة (٥) تعني موافق بدرجة كبيرة جدا والدرجة (١) تعني غير موافق بدرجة ضعيفة جداً، كما هو موضح بالجدول (١)

جدول رقم (١) درجات مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة ضعيفة	موافق بدرجة ضعيفة جدا
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

- صدق الاستبانة:

قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

١. **الصدق الظاهري**: حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، تألفت من سبعة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الفلسطينية بقطاع غزة المتخصصين في المحاسبة والادارة، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، حيث خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.
٢. **الصدق البنائي**: لحساب الصدق البنائي للاستبانة، تم حساب معامل الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال والدرجة الكلية للاستبانة، ويبين الجدول رقم (٢) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة عند مستوى دلالة 0.05 وبذلك تكون جميع مجالات الاستبانة تتمتع بالصدق البنائي.

جدول رقم (٢)
معاملات الارتباط بين الدرجة الكلية لكل مجال والدرجة الكلية للاستبانة

م	البعد	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
١	أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين	٠.٨٣٤	٠.٠٠٠
٢	الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال	٠.٩١٨	٠.٠٠٠
٣	الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.	٠.٩٢١	٠.٠٠٠
٤	الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال	٠.٩٢٠	٠.٠٠٠
٥	المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال.	٠.٧٨٨	٠.٠٠٠

- ثبات الاستبانة:

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، حيث يوضح الجدول رقم (٣) معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الاستبانة وللاستبانة ككل.

جدول رقم (٣)
معاملات ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد العبارات	ألفا كرونباخ
١	أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين	١٢	٠.٩٣٢

٢	الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال	١٣	٠.٩٣٩
٣	الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.	١٢	٠.٩٣٢
٤	الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال	١٠	٠.٨٤٢
٥	المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال.	٦	٠.٩٠٢
	الاجمالي	٥٣	٠.٩١٠

تظهر النتائج المبينة في الجدول رقم (٣) ان معاملات ألفا كرونباخ قد تراوحت بين ٠.٨٤٢ و ٠.٩٣٩ بالنسبة لأبعاد الاستبانة، أما بالنسبة للاستبانة ككل فقد بلغت ٠.٩١٠ وهي معاملات ثبات مرتفعة، مما يشير الى تمتع الاستبانة بالثبات، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعله على ثقة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

- الاساليب الاحصائية المستخدمة:

تم استخدام العديد من الاساليب الاحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وفيما يلي الاساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة.
٢. المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع او انخفاض استجابات افراد الدراسة.
٣. الوزن النسبي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع او انخفاض استجابات افراد الدراسة كنسبة مئوية.
٤. اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٥. معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات.
٦. اختبار T test لمتوسط عينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "٣"

٧. اختبار كولمجروف – سمرنوف(١ – S – Samp;e K) لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات.

- اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف)

استخدم الباحث اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا، ويوضح الجدول رقم (٤) ان قيمة اختبار Z المحسوبة اكبر من قيمة Z الجدولية، وكذلك مستوى الدلالة اكبر ٠.٠٥ (sig. > 0.05) وهذا يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (٤)

اختبار التوزيع الطبيعي (1 – Sample Kolmogorov – smirnove)

م	المحور	عدد الفقرات	قيمةZ	القيمة الاحتمالية
١	أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين	١٢	٠.٨٩٠	٠.٤٠٧
٢	الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال	١٣	٠.٧٧٦	٠.٥٨٤
٣	الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.	١٢	٠.٦٥٧	٠.٧٨١
٤	الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال	١٠	٠.٦٥٤	٠.٧٨٧
٥	المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال.	٦	٠.٦٥٢	٠.٧٨٩
	الاجمالي	٥٣	٠.٥١٨	٠.٩٥٢

- خصائص عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (٥) توزيع عينة الدراسة حسب العمر، حيث يلاحظ أن ١٦ % من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أقل من 40 سنة، وأن ٥٢% من عينة الدراسة بلغت أعمارهم ما بين ٤١- ٥٠ سنة، وأن ٣٢ % من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أكبر من ٥٠ سنة، أما المؤهل العلمي فقد لوحظ أن أغلب افراد العينة هم من حملة الدراسات العليا الماجستير والدكتوراه، حيث بلغت نسبتهم ٦٥%، ثم يليها حملة البكالوريوس بنسبة ٣٥%، وهذا يدل على مستوى تعليمي عالٍ.

أما التخصص فإن أغلب أفراد العينة هم من تخصص العلوم المالية والادارية حيث بلغت النسبة ٢٦% ثم يليه تخصص اقتصاد علوم سياسية بنسبة ٢٣%، ثم تخصصات شريعة وقانون بنسبة ١٩%، ثم تخصصات اخرى بنسبة ٣٢%، مما يعزز من ملاءمة المستجيبين للإجابة على الاستبانة، أما طبيعة العمل قبل الالتحاق بالمجلس فقد جاءت عينة الدراسة متنوعة، فكان العمل التجاري يمثل ٢٣%، والعمل الخدمي ١٩%، أما فئة الموظفين فكانت ٤٢% من عينة الدراسة، ثم الفئات الاخرى ١٦% وهذا يدل على تنوع الاعمال والخبرات.

جدول رقم (٥)

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

المتغيرات وبياناتها		التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من ٤٠ سنة	٥	%١٦
	من ٤١ الى ٥٠ سنة	١٦	%٥٢
	أكبر من ٥٠ سنة	١٠	%٣٢
المجموع		٣١	%١٠٠
المؤهل العلمي	بكالوريوس	١١	%٣٥
	ماجستير	٨	%٢٦
	دكتوراه	١٢	%٣٩
المجموع		٣١	%١٠٠
	علوم مالية وادارية	٨	%٢٦

التخصص	اقتصاد علوم سياسية	٧	%٢٣
	شريعة وقانون	٦	%١٩
	غير ذلك	١٠	% ٣٢
المجموع		٣١	%١٠٠
طبيعة العمل قبل الالتحاق بالمجلس	عمل تجارى	٧	%٢٣
	عمل خدمي	٦	%١٩
	موظف	١٣	%٤٢
	غير ذلك	٥	%١٦
المجموع		٣١	%١٠٠

- اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الاولى: هناك العديد من أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين.

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في جدول رقم (٦) والذي يبين اراء افراد العينة في فقرات المحور الاول (أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين).

جدول رقم (٦)

تحليل فقرات المحور الاول (أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين)

م	هناك العديد من أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين	متوسط حسابي	الوزن النسبي	اختبار T	مستوى الدلالة	رتبة
١	الاتجار في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية	3.04	60.74	0.24	0.40	2
٢	الاتجار غير المشروع في الأسلحة والذخائر.	2.96	59.26	0.23	0.41	3
٣	الاتجار غير المشروع في البضائع.	3.06	61.13	0.34	0.36	1

٤	الرشوة والاختلاس.	2.61	52.22	2.58	0.01	6
٥	الاحتيال	2.61	52.22	2.40	0.01	6
٦	تزوير العملة والوثائق الرسمية.	2.30	45.93	5.06	0.00	10
٧	القتل أو الإيذاء البليغ.	2.28	45.56	4.35	0.00	11
٨	السطو والسرقة.	2.70	53.96	1.99	0.02	4
٩	الابتزاز أو التهديد أو التهويل.	2.69	53.70	1.89	0.03	5
١٠	التهريب	2.57	51.48	2.50	0.01	9
١١	القرصنة بشتى أنواعها.	2.17	43.33	6.10	0.0٠	12
١٢	الكسب غير المشروع.	2.61	52.22	3.21	0.00	6
	الإجمالي	2.64	52.72	3.21	0.01	

ملاحظة: العبارات حسب المادة رقم (٣) من قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧م بشأن مكافحة غسيل الأموال- فلسطين

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معظم التقديرات كانت منخفضة، وكانت أعلى الفقرات من حيث الوزن النسبي الفقرة رقم (٣)، بوزن نسبي بلغ (61.13%)، مما يدل ان الاتجار غير المشروع في البضائع من انماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين بدرجة كبيرة، ويعزى الباحث ذلك الى الحصار الظالم على قطاع غزة وظهور الأنفاق في الآونة الاخيرة، بينما كانت الفقرة رقم (11) أدنى الفقرات بوزن نسبي بلغ (43.33 %). مما يدل على ان القرصنة من انماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين بدرجة ضعيفة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (انماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين) يساوي 2.64 والوزن النسبي يساوي 52.72 % وهو اقل من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة t المحسوبة تساوي3.21 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى ١.٩٦، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.01 وهي أقل من ٠.٠٥، مما يدل على عدم شيوع أنماط جريمة غسيل الأموال في فلسطين وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.05

وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى "هناك العديد من أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين" وتتفق هذه النتيجة مع دراسة وافى، ٢٠١٣.

الفرضية الثانية:هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، والنتائج مبينة في جدول (٧) والذي يبين اراء افراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثاني (الأساليب الرقابية المالية).

جدول رقم (٧)

تحليل فقرات المحور الثاني (الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في فلسطين)

م	الفقرات	متوسط حسابي	الوزن النسبي	اختبار T	مستوى الدلالة	رتبة
١	التأكد من وجود نظام محاسبي سليم.	3.85	76.95	6.42	0.00	4
٢	دراسة الموازنات المالية المختلفة.	3.93	78.64	8.24	0.00	1
٣	متابعة الانحرافات المالية.	3.50	70.00	3.58	0.01	12
٤	فحص السجلات والمستندات المالية.	3.52	70.34	4.10	0.00	11
٥	الالتزام بالقوانين والتعليمات والإجراءات.	3.55	71.03	4.30	0.00	8
٦	التأكد من دقة وصحة المعالجة المحاسبية.	3.49	69.53	4.77	0.00	13
٧	التأكد من دقة وسلامة المعاملات المالية.	3.64	72.76	5.02	0.00	6
٨	متابعة الموقف المالي الشهري.	3.55	71.03	3.89	0.00	8
٩	متابعة تقرير الإيرادات الشهرية.	3.90	77.97	8.83	0.00	2
١٠	إقفال السلف الجارية للوزارات.	3.59	71.86	4.99	0.00	7
١١	الرقابة على الايرادات والنفقات العامة.	3.90	77.93	8.21	0.00	3
١٢	تفعيل دور وحدات الرقابة	3.55	71.03	4.47	0.00	8

					الداخلية.	
5	0.00	5.52	74.58	3.73	تفعيل دور هيئات الرقابة الخارجية.	١٣
	0.00	7.54	73.67	3.68	الإجمالي	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥ " ودرجة حرية " ٥٢ " تساوي ١.٩٦من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معظم التقديرات كانت مرتفعة، وكانت أعلى الفقرات من حيث الوزن النسبي الفقرة رقم (٢)، بوزن نسبي بلغ (78.64%)، مما يدل ان دراسة الموازنات المالية من الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال بدرجة كبيرة. بينما كانت الفقرة رقم (6) أدنى الفقرات بوزن نسبي بلغ (٦٩.٥٣%).

مما يدل على ان التأكد من دقة وصحة المعالجة المحاسبية من الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال بدرجة كبيرة، وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (الأساليب والاجراءات الرقابية المالية) يساوي ٣.٦٨ والوزن النسبي يساوي ٧٣.٦٧ % وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 7.54 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى ١.٩٦، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من ٠.٠٥ ، مما يدل على ان الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال مرتفعة بدرجة كبيرة وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 وبناء على ما سبق يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية " هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.

الفرضية الثالثة: هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٨) والذي يبين اراء افراد عينة الدراسة في فقرات المحور الثالث (الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية).

جدول رقم (٨)
تحليل فقرات المحور الثالث (الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في فلسطين)

م	الفقرات	متوسط حسابي	الوزن النسبي	اختبار T	مستو الدلالة	رتبة
١	الزيارات الميدانية الفجائية.	3.28	65.52	1.98	0.04	12
٢	الملاحظة الشخصية.	3.43	68.62	3.14	0.03	8
٣	الشكاوي والتظلمات	3.72	74.48	6.98	0.00	1
٤	الحوافز والجزاءات.	3.52	70.34	4.27	0.00	5
٥	الالتقاء بالمسئولين ومناقشة الملاحظات.	3.72	74.48	6.98	0.00	1
٦	إعادة تقييم الإجراءات التأديبية.	3.29	65.86	2.17	0.03	11
٧	تغيير المناصب.	3.52	70.34	4.18	0.00	5
٨	اختيار العاملين على أساس الكفاءة.	3.60	72.07	5.63	0.00	4
٩	طلب معلومات رسمية من الجهات الحكومية	3.63	72.63	5.42	0.00	3
١٠	تطبيق مبدأ من أين لك هذا؟	3.41	68.28	2.97	0.04	9
١١	مراقبة حركة الأفعال المشبوهة.	3.51	70.18	3.97	0.00	7
١٢	مراقبة أداء الوزارات والمؤسسات العامة.	3.35	67.02	2.45	0.01	10
الإجمالي		3.49	69.72	5.25	0.00	

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معظم التقديرات كانت مرتفعة، وكانت أعلى الفقرات من حيث الوزن النسبي الفقرة رقم (٣ ، ٥)، بوزن نسبي بلغ (74.48%)، مما يدل ان الشكاوي والتظلمات والالتقاء بالمسئولين ومناقشة الملاحظات، من

الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال بدرجة كبيرة.

بينما كانت الفقرة رقم (١) أدنى الفقرات بوزن نسبى(65.52 %) مما يدل على ان الزيارات الميدانية الفجائية من الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية) يساوي ٣.٦٠٧ والوزن النسبي يساوي 69.72 % وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 5.25 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى ١.٩٦، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من ٠.٠٥ ، مما يدل على ان الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال مرتفعة بدرجة كبيرة وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 وبناء على ما سبق يتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة " هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.

الفرضية الرابعة: هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (٩) والذي يبين اراء افراد عينة الدراسة في فقرات المحور الرابع (الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية).

جدول رقم (٩)

تحليل فقرات المحور الرابع (الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في فلسطين)

م	الفقرات	متوسط حسابي	وزن نسبي	اختبار T	مستو الدلالة	رتبة
١	سرعة اجراءات التحقيق.	2.81	56.30	1.20	0.11	3
٢	إصدار أحكام صارمة ضد غسيل الأموال	3.02	60.37	0.12	0.03	2
٣	التشهير والنشر بقضايا جريمة غسيل الأموال	2.44	48.89	3.42	0.01	10
٤	تفعيل الرقابة القضائية على	2.56	51.11	3.20	0.01	6

	المنظمات.					
٥	تفعيل الاجراءات التحفظية على الأموال المشبوهة	3.07	61.48	0.61	0.04	1
٦	مراقبة الحسابات المصرفية والحسابات المماثلة	2.80	55.93	1.45	0.03	4
٧	التحقيق في معرفة مصادر ثروات المشبوهين.	2.48	49.63	3.48	0.01	7
٨	جمع المعلومات المتعلقة بموضوع الاشتباه.	2.48	49.63	3.48	0.01	7
٩	توعية الافراد بضرورة الإبلاغ عن المشبوهين.	2.63	52.59	2.47	0.02	5
١٠	ملاحقة الافراد الذين يقومون بتهريب أموالهم	2.46	49.26	3.61	0.00	9
	الإجمالي	2.74	54.75	2.19	0.01	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥ " ودرجة حرية " ٥٢ " تساوي ١.٩٦ من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معظم التقديرات كانت منخفضة، وكانت أعلى الفقرات من حيث الوزن النسبي الفقرة رقم (٥)، بوزن نسبي بلغ (٦١.٤٨%)، مما يدل ان تفعيل الاجراءات التحفظية على الأموال المشبوهة، من الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال بدرجة كبيرة، بينما كانت الفقرة رقم (3) أدنى الفقرات بوزن نسبي بلغ (٤٨.٨٩ %). مما يدل على ان التشهير والنشر بقضايا جريمة غسيل الأموال من الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال بدرجة منخفضة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية) يساوي 2.74 والوزن النسبي يساوي 54.75% وهو اقل من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة t المحسوبة تساوي

2.19 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى ١.٩٦، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.001 وهي أقل من ٠.٠٥ ، مما يدل على ان الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال منخفضة وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 . وبناء على ما سبق يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة " هناك العديد من الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.

الفرضية الخامسة: هناك العديد من المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١٠) والذي يبين اراء افراد عينة الدراسة في فقرات المحور الخامس (معوقات مكافحة جريمة غسيل الأموال).

جدول رقم (١٠)
تحليل فقرات المحور الخامس (معوقات مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين)

م	الفقرات	متوسط حسابي	وزن نسبي	اختبار T	مستوى الدلالة	رتبة
١	عدم وجود رقابة فعالة.	٣.٦٦	٧٣.١٣	٣.٢١	٠.٠٣	١
٢	تحفظ البعض في الإدلاء على المعلومات.	٣.٤٧	٦٩.٣٨	١.٩٧	٠.٠٥	٢
٣	عدم وجود كوادر بشرية لكشف غسيل الاموال	٣.٣٨	٦٧.٥٠	١.٧٩	٠.٠٣	٤
٤	عدم وجود نظام جيد للمعلومات.	٣.٤١	٦٨.١٣	١.٨١	٠.٠١	٣
٥	سوء الأجهزة التكنولوجية المستخدمة للمراقبة	٣.٣٨	٦٧.٥٠	١.٧٩	٠.٠٢	٤
٦	قلة الإمكانات لاستخدام التكنولوجية الحديثة.	٢.٩٧	٥٩.٣٨	٢.١٣	٠.٠٠	٦
	الإجمالي	٣.٣٨	٦٧.٥٠	٢.٠٩	٠.٠٤	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥ " ودرجة حرية " ٥٢ " تساوي ١.٩٦ من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معظم التقديرات كانت مرتفعة، وكانت أعلى الفقرات من الوزن النسبي الفقرة رقم (١)، بوزن نسبي بلغ (٧٣.١٣ %)، مما يدل ان عدم وجود رقابة فعالة من المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين بدرجة كبيرة.

بينما كانت الفقرة رقم (6) أدنى الفقرات بوزن نسبي بلغ (٥٩.٣٨%).

مما يدل على ان قلة الإمكانات لاستخدام التكنولوجية الحديثة من المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين بدرجة متوسطة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الخامس (معوقات مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين) يساوي ٣.٣٨ والوزن النسبي يساوي ٦٧.٥٠ % وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة t المحسوبة تساوي ٢.٠٩ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى ١.٩٦، والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٤ وهي أقل من ٠.٠٥، مما يدل على انه هناك العديد من المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال وبدرجة كبيرة، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 وبناء على ما سبق يتم قبول الفرضية الفرعية الخامسة " هناك العديد من المعوقات التي تحد من مكافحة جريمة غسيل الأموال.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شاهين، ٢٠٠٩.

الفرضية الرئيسية: ان تبني مجموعة من الاساليب والاجراءات الرقابية الحكومية يؤدي الى مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين والحد من اثارها السلبية "

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (١١) والذي يبين اراء افراد عينة الدراسة في فقرات التساؤل الرئيس (الاساليب والاجراءات الرقابية الحكومية).

جدول رقم (١١)
تحليل فقرات التساؤل الرئيس (الاساليب والاجراءات الرقابية الحكومية في فلسطين)

م	الفقرات	متوسط حسابي	وزن نسبي	اختبار T	مستوى الدلالة	رتبة
١	أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين	٢.٦٤	٥٢.٧٢	٣.٢١	٠.٠١	٤
٢	الأساليب والاجراءات الرقابية المالية في مكافحة جريمة غسيل الأموال	٣.٦٨	٧٣.٦٧	٧.٥٤	٠.٠٠	١
٣	الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية في مكافحة جريمة غسيل الأموال.	٣.٤٩	٦٩.٧٢	٥.٢٥	٠.٠٠	٢
٤	الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية في مكافحة جريمة غسيل الأموال	٢.٧٤	٥٤.٧٥	٢.١٩	٠.٠١	٣
	الاجمالي	٣.١٤	٦٢.٧٢	٦.١٠	٠.٠١	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " ٠.٠٥ " ودرجة حرية " ٥٢ " تساوي ١.٩٦ من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن معظم التقديرات كانت مرتفعة، وكانت أعلى الفقرات من حيث الوزن النسبي الفقرة رقم (٢)، بوزن نسبي بلغ (٧٣.٦٧%)، مما يدل ان الاساليب والاجراءات الرقابية المالية من اكثر الاساليب الرقابية في مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين وبدرجة كبيرة، بينما كانت الفقرة رقم (١) أدنى الفقرات بوزن نسبي بلغ (52.72 %).

مما يدل على ان أنماط جريمة غسيل الأموال الشائعة منخفضة وبدرجة ضعيفة في فلسطين.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الفرضية الرئيسية (الاساليب والاجراءات الرقابية الحكومية في فلسطين) يساوي ٣.١٤ والوزن النسبي يساوي ٦٢.٧٢ % وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة t المحسوبة تساوي ٦.١٠ وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوى ١.٩٦، والقيمة الاحتمالية تساوي ٠.٠٠١ وهي أقل من ٠.٠٥، مما يدل على ان تبنى الاساليب والاجراءات الرقابية الحكومية في فلسطين يؤدي الى مكافحة عمليات غسيل الاموال والحد من اثارها السلبية.

وبناء على ما سبق يتم قبول الفرضية الرئيسية "ان تبني مجموعة من الاساليب والاجراءات الرقابية الحكومية يؤدي الى مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين والحد من اثارها السلبية"

النتائج والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأساليب والاجراءات الرقابية المطبقة في مؤسسات السلطة الفلسطينية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال من وجهة اعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني. وبعد تحليل البيانات اسفرت الدراسة عن النتائج والتوصيات التالية:

أولاً- نتائج الدراسة:

توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

١. عدم شيوع أنماط جريمة غسيل الأموال في فلسطين حيث بلغ الوزن النسبي 52.72 %.
٢. ان الاساليب والاجراءات الرقابية المالية من اكثر الاساليب الرقابية تأثيراً في مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين، وبدرجة كبيرة، حيث بلغ الوزن النسبي 73.67%.
٣. ان الأساليب والاجراءات الرقابية القضائية من اقل الاساليب الرقابية تأثيراً في مكافحة جريمة غسيل الأموال في فلسطين، وبدرجة منخفضة حيث بلغ الوزن النسبي ٥٤.٧٥%.
٤. ان الاتجار غير المشروع في البضائع من انماط جريمة غسيل الأموال الشائعة في فلسطين بدرجة كبيرة وبنسبة 61.13 %.
٥. أن الرشوة والاختلاس من أنماط عمليات غسيل الاموال في فلسطين بدرجة منخفضة وبنسبة 52.22 %.
٦. ان الشكاوي والتظلمات والالتقاء بالمسئولين ومناقشة الملاحظات، من الأساليب والاجراءات الرقابية الادارية المؤثرة بدرجة كبيرة في مكافحة جريمة غسيل الأموال،حيث بلغ الوزن النسبي 74.48%.
٧. أن دراسة الموازنات المالية المختلفة من أكثر الوسائل الرقابية المالية تأثيراً في مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي 78.64%.
٨. أن فحص السجلات والمستندات من أكثر الوسائل الرقابية المالية تأثيراً في مكافحة عمليات غسيل الاموال، حيث بلغ الوزن النسبي 76.95%.

٩. أن طلب بيانات ومعلومات على نحو رسمي من الجهات الحكومية المختلفة من أكثر الوسائل الادارية تأثيراً في مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي 72.63 %.
١٠. أن مراقبة حركة الأفعال المشبوهة من أكثر الأساليب الادارية تأثيراً في مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي ٧٠.١٨%.
١١. التشهير والنشر بقضايا مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين من اقل الأساليب القضائية تأثيراً في مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين. حيث بلغ الوزن النسبي ٤٩.٦٣ %.
١٢. تفعيل الاجراءات التحفظية على الأموال المشبوهة من اكثر الأساليب القضائية تأثيراً في مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين حيث بلغ الوزن النسبي ٦١.٤٨ %.
١٣. إصدار أحكام صارمة ضد عمليات غسيل الاموال من أكثر الأساليب القضائية تأثيراً في مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين ، حيث بلغ الوزن النسبي ٦٠.٣٧ %.
١٤. الزيارات الميدانية المفاجئة من اقل الوسائل الادارية فاعلية في عمليات غسيل الاموال في فلسطين حيث بلغ الوزن النسبي ٥٦.٣٠%.
١٥. أن تفعيل الرقابة القضائية على المنظمات من اقل الأساليب فاعلية في مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين حيث بلغ الوزن النسبي ٥١.١١ %.
١٦. ان متابعة الانحرافات المالية من أكثر الأساليب تأثيراً في مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي ٧٧.٩٣ %.
١٧. ان تغيير المناصب من أكثر الوسائل الادارية تأثيراً مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين. حيث بلغ الوزن النسبي ٧٢.٠٧ %.
١٨. عدم وجود رقابة فعالة تعتبر مؤثر بدرجات كبيرة، وتعد من المعوقات التي تحد من مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين حيث بلغ الوزن النسبي ٧٣.١٣ %.

١٩.أن عدم وجود كوادر إدارية قادرة على كشف عمليات غسيل الاموال يعتبر مؤثر بدرجات كبيرة، ويعد من المعوقات التي تحد من مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين. حيث بلغ الوزن النسبي ٦٧.٥٠ %.
٢٠.أن قلة الإمكانات لاستخدام التكنولوجيا الحديثة يعتبر مؤثر بدرجات متوسطة، ويعد من المعوقات التي تحد من مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي ٥٩.٣٨ %.
٢١.عدم وجود نظام جيد للمعلومات تعتبر من المعوقات التي تحد من مكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين، حيث بلغ الوزن النسبي ٦٨.١٣ %.

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية التي أجراها الباحث، وفى ضوء ما توصلت الية الدراسة من نتائج يمكن ابراز أهم التوصيات البحثية التالية:

١. الاهتمام بتفعيل الأجهزة الرقابية المستخدمة بمؤسسات السلطة الفلسطينية لمكافحة عمليات غسيل الاموال في فلسطين، وخاصة الأساليب والاجراءات القضائية، وحث الهيئات القضائية على العمل بإصدار الأحكام في أسرع وقت ممكن.
٢. تطوير وسائل الرقابة المالية الإدارية المستخدمة بوزارات السلطة الفلسطينية، من خلال تحسين آلية إعداد وإقرار ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة.
٣. ضرورة تطوير نظام معلومات متكامل، ووضع برامج شاملة لتفعيل دور الدولة في مكافحة غسيل الاموال، والانضمام الى الاتفاقيات الدولية لمعالجة جريمة غسيل الاموال.
٤. تطوير الإجراءات الوقائية، والضوابط اللازمة لمكافحة عمليات غسيل الأموال باعتبارها أكثر الوسائل فاعلية.
٥. العمل على تعيين موظفين اكفاء ذوي خبره عالية تمكنهم من كشف عمليات غسيل الاموال، والعمل على استحداث تشريعات تتعلق بالتعاملات المالية الالكترونية.
٦. عقد دورات تدريبية وبرامج مستمرة لمراقبي الحسابات للعمل على زيادة كفاءتهم العلمية والعملية، ومعرفة الوسائل المتبعة في تمرير عمليات غسيل الأموال.

المراجع:

١. وافى، فاطمة زكريا (٢٠١٣) "استراتيجية مكافحة غسيل الاموال فلسطينيا" رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.
٢. المشهداني، بشرى نجم، (٢٠١٢) دور نظام الرقابة الداخلية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال بالتطبيق على المصارف الخاصة في العراق" مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد، مجلد ٣٥، العدد ٩٣.
٣. محفوظ، رانيا رضا (٢٠١١) بعنوان" دور ومسئوليات مراقب الحسابات في الكشف عن جرائم غسيل الاموال والتقرير عنها" رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس، مصر.
٤. المحسى، تامر محمد على (٢٠١٢) "اثر التكنولوجيا المصرفية في مكافحة ظاهرة غسيل الاموال (دراسة حالة البنوك السودانية) رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
٥. شاهين، علي عبد الله، (٢٠٠٩) "الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين" مجلة الجامعة الإسلامية المجلد ١٧، العدد ٢، ص ٦٣٧ – ٦٧٦.
٦. عوض الله، صفوت (٢٠٠٥) "الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحتها" مجلة الحقوق، المجلد ٢٩، العدد ٢.
٧. المبارك، مخلص (٢٠٠٣) "دور البنوك في الرقابة على عمليات غسيل الأموال" رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
٨. الطراونة، مصلح، والبطوش، حسام (٢٠٠٥) "أثار التزام البنوك بمكافحة عمليات غسيل الأموال ونطاق هذا الالتزام في النظام القانوني الأردني" مجلة الحقوق، المجلد ٢٩ ، العدد ١٢.
٩. الشامي، عبد الكريم (٢٠٠٥) "ظاهرة غسيل الأموال في ضوء الاتفاقات الدولية" مجلة القانون والقضاء، العدد ١٦.
١٠. عزي، الأخضر(٢٠٠٥) "ظاهرة غسيل الأموال عبر البنوك من وجهة نظر الفكر الإسلامي" مجلة الجندول، العدد ٢٤.
١١. الشعيبي، عزمي ٢٠٠٤ "ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، دراسة حالة فلسطين المحتلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٩-١٠ بيروت، لبنان.
١٢. عابدين، حسنى وقويدر، رامي"المحاسبة القومية والحكومية بين النظرية والتطبيق" الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، خانيونس، فلسطين، ٢٠١٤.
١٣. الالوسي، حازم هاشم "الطريق الى علم المراجعة والتدقيق - المراجعة نظريا " ج/ ١، الجامعة المفتوحة – طرابلس/ ليبيا ، ٢٠٠٣

١٤. عبدالله، خالد امين، (التدقيق والرقابة)، ط/ ١، معهد الدراسات المصرفية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٤.
١٥. شاهين، على ٢٠٠٩ "الاستراتيجيات المصرفية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وسبل تطويرها، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد ١٧، العدد ٢، ص- 637 ص 676.
١٦. الأحمدي، عصام الدين (٢٠٠٠) "ظاهرة غسيل الأموال وآثارها الاقتصادية والجهود العالمية والمحلية المبذولة لمكافحتها"مجلة اتحاد المصارف العربية، ع (٢٣٦) مجلد ٢٠.
١٧. سلطة النقد الفلسطينية (2003) تعليمات مكافحة غسيل الأموال المادة 13 فلسطين.
١٨. شام، نادر عبد العزيز (2001) تبييض الأموال، دراسة مقارنة، منشورات الحلبي، بيروت
١٩. آدم، محمد (2001) ، غسيل الأموال، مجلة النبأ، العدد (62) تشرين أول.
20. Mc Dowel and Garyvovis' The consequences of money laundering and financial crime An jectronic Journal of the U.S Department of state, Vol. 6, No. 2,May (2001) from http://usinfo.state.gov/journals .
21. Linda Gustitus, Elise Bean, and Robert roach, "Correspodent banking: A Gateway for money Laundering" An electronic journal of the U.S department of state, Vol. 6, NO. 2, May (2001) from http://usinfo.state.gov/journals.
22. Joseph Myers, "International standards and cooperation", An electronic Journal of the U.S department of State, Vol.6, No. 2, May (2001) from http://usinfo.state.gov/journals.
23. http://www.plc.gov.ps/ar/study -أكرم السحار